



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة

المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	العوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر	
الإسم واللقب	معيزة مسعود أمير	هباش فارس
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ محاضر قسم أ
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة سطيف -1- الجزائر	جامعة سطيف -1- الجزائر
ملاحظات	/	

العوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية نهدف إلى دراسة مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم لإنشاء الم ص م في الجزائر، بمحاولة معرفتنا لأهم العوامل المحددة لإنشائها وبالإضافة إلى مختلف الأجهزة الموجهة لدعم المؤسسات ومدى مساهمتها في إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر.

ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلال محاولتنا وصف وتحليل البيانات والمعلومات المعلنة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في جزئها المتعلق بالعوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر.

حيث تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن أهم العوامل المحددة لقرارات الاستثمار في الم ص م في الجزائر تتمثل في مدى توفر الموارد المالية؛ مدى توفر مصادر الطاقة، نوعية الهياكل القاعدية؛ كثرة الملفات الإدارية؛ طول مدة الإنشاء و توفر النقل. بالإضافة إلى الدور المحدود لأجهزة الدعم في إنشاء الم ص م في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محددات إنشاء الم ص م، أجهزة دعم إنشاء الم ص م.

Abstract:

The aim of the current research is to study the availability of a favorable investment climate for creating SMEs in Algeria, by trying to understand the most important determinants to create them, and the different programs that help create businesses and how it could support either financing and creating SMEs in Algeria.

To achieve this aim, we used both description and analytical methods to analyze the collected data that had been published by the National Bureau of Statistics, in particular those relating to the determinants for creating SMEs in Algeria.

As a conclusion; we found out that the most important determinants to the investment decisions in the SMEs in Algeria were: The availability of financial recourses, the availability of energy resources, the availability of suitable infrastructure, a lot of administrative files and a long wait time to create businesses and also the availability of transportation.

Keywords:

SMEs, Determinants to create SMEs, Bank loans, financial system, SMEs support programs.

المقدمة:

لازال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹ في الجزائر، لم يتطور بالقدر الكافي حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، ويرجع سبب هذا البطء في النمو إلى عدة عراقيل تعاني منها هذه الأخيرة. حيث أظهرت الدراسة الميدانية المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 ان هناك مجموعة من العوامل المحددة لإنشاء المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والم ص م على وجه الخصوص في الجزائر.

إلا أنه من جانب آخر فان الهيئات الحكومية قد عملت على توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنشاء الم ص م وهذا من خلال استحداث العديد من الاجهزة الحكومية المتخصصة في انشاء وتمويل المؤسسات لاقتصادية. والتي تنوعت بين هياكل الدعم المحلية، اجهزة دعم الاستثمار المنتج، اجهزة منح الضمانات وأجهزة دعم انشاء مناصب العمل.

وعلى ضوء ما سبق نحاول طرح الإشكالية التالية:

بالنظر الى الاهتمام الكبير الذي توليه الهيئات الحكومية بإنشاء الم ص م في الجزائر خاصة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية الم ص م سنة 2001 وانشاء الاجهزة المتخصصة في دعم انشاء المؤسسات، وعلى اعتبار ان قطاع الم ص م لم يتطور بالقدر الكافي حتى يتمكن من تحقيق هدف تنويع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فإن الاشكالية التي تطرح في هذه الحالة تتمثل في ما مدى مساهمة أجهزة الدعم الحكومية في الحد من العراقيل التي تعيق إنشاء الم ص م في الجزائر؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة، نحاول بناء الفرضية التالية:

الفرضية: مساهمة أجهزة الدعم الحكومية في الحد من العراقيل التي تعيق إنشاء الم ص م في الجزائر تبقى متفاوتة من جهاز الى آخر، بالنظر الى الاختلاف والتباين في أهدافها وخدماتها وتاريخ استحداثها.

من خلال هذا العمل نهدف إلى دراسة مدى توفر المناخ الاستثماري المناسب لإنشاء الم ص م في الجزائر وهذا بمحاولتنا لمعرفة لاهم العوامل المحددة لإنشاء الم ص م وبالإضافة الى الاجهزة الحكومية المتخصصة في دعم انشاء المؤسسات وما مدى مساهمتها في تطوير قطاع الم ص م.

بالنسبة لمنهج البحث، وحتى تتمكن من اختبار الفرضية والإجابة على اشكالية الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلل محاولتنا وصف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالعوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر وبالإضافة الى أجهزة الدعم الحكومية ودورها في انشاء الم ص م في الجزائر، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاعتماد على البيانات المعلنة من طرف هيئات ومؤسسات رسمية مثل الديوان الوطني للإحصائيات وهذا لإعطاء مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

وقد تم تقسيم الدراسة الحالية إلى ثلاثة عناصر على الشكل التالي:

العنصر الأول بعنوان العراقيل التي تواجه إنشاء الم ص م في الجزائر حيث سيتم من خلاله عرض وتحليل لأهم العراقيل التي تواجه الم ص م في الجزائر وهذا بالاعتماد على نتائج الدراسة المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 وبالإضافة إلى الاستعانة ببعض نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تطويرها "دراسة حالة الم ص م بولاية سطيف" والتي تم إعدادها في وقت سابق من طرف الباحثين .

العنصر الثاني بعنوان أجهزة دعم إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر والذي سيتم من خلاله حصر مختلف الأجهزة الحكومية الموجهة لدعم إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر، والتي سيتم تصنيفها في أربعة تصنيفات أساسية وهي هياكل الدعم المحلية، أجهزة دعم الاستثمار المنتج، أجهزة منح الضمانات وأجهزة دعم إنشاء مناصب العمل.

العنصر الثالث بعنوان دور أجهزة دعم إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر سيتم من خلاله عرض وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بنتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 والمقدم من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، خاصة فيما يتعلق بمدى استفادة المؤسسات الاقتصادية من برامج الحكومية الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية.

العنصر الأول: العراقيل التي تواجه إنشاء الم ص م في الجزائر

بسبب عدم توفر احصائيات رسمية دورية حول الم ص م في الجزائر، قد يكون من الصعب جدا بناء استنتاجات دقيقة حول موضوع العراقيل التي تواجه الم ص م في الجزائر، إلا أننا حاولنا ابداء وجهة نظرنا حول الموضوع من خلال الاعتماد على نتائج اهم دراسة اجريت حول النسيج المؤسساتي في الجزائر والمقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012 والذي يعد الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن للمحيط الاقتصادي في الجزائر.

وبالإضافة الى الاستعانة ببعض نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تطويرها "دراسة حالة الم ص م بولاية سطيف" حيث تم اعدادها في وقت سابق من طرف الباحثين وعرضها في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والمنظم من طرف معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي تامنغست خلال الفترة من 3 الى 4 مارس 2015.

1. الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011:

تبرز أهمية نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول من كونه قام بتغطية كل المؤسسات التي تملك مقرات ثابتة وتنشط على مستوى كل التراب الوطني، اين تم حذف المؤسسات التالية من مجتمع الدراسة²:

- المستثمرات الفلاحية (ما عدا تلك التي تقوم بنشاط صناعي)؛
- الورشات المؤقتة للأشغال العمومية،
- مصالح الحق العام (الشرطة، الدرك، الدفاع المدني،...)،
- المؤسسات ذات الطابع التشاركي مهما كان طبيعة نشاطها (دني، رياضي، سياسي،...).
- المنظمات والهيئات ذات البعد الدولي (السفارات، المنظمات الدولية...).

وعليه من خلال المرحلة الاولى للإحصاء الاقتصادي الاول قدر عدد المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة بـ 990.496 مؤسسة على المستوى التراب الوطني منها 934.250 مؤسسة اقتصادية و 56.246 مؤسسة ادارية مما يعبر على ان اغلبية المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة هي مؤسسات اقتصادية بنسبة 94%³.

في حين تتوزع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الشكل التالي: 95.445 مؤسسة صناعية، 9.117 مؤسسة بناء، 511.700 مؤسسة تجارية، 317.988 مؤسسة خدمية أي بنسبة 10% و 1% و 55% و 34% على التوالي⁴.

مما يشير الى ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يغلب عليها الطابع الخدمي والتجاري.

ومن خلال نتائج المرحلة الاولى تبين ان القطاع الخاص هو المكون الرئيسي للنسيج الاقتصادي الوطني حيث ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تنقسم حسب طبيعة الملكية الى : 915.316 مؤسسة خاصة و 16.718 مؤسسة عامة و 2.216 مؤسسة أخرى. أي بنسبة 98% و 1,8% و 0,2% على التوالي⁵.

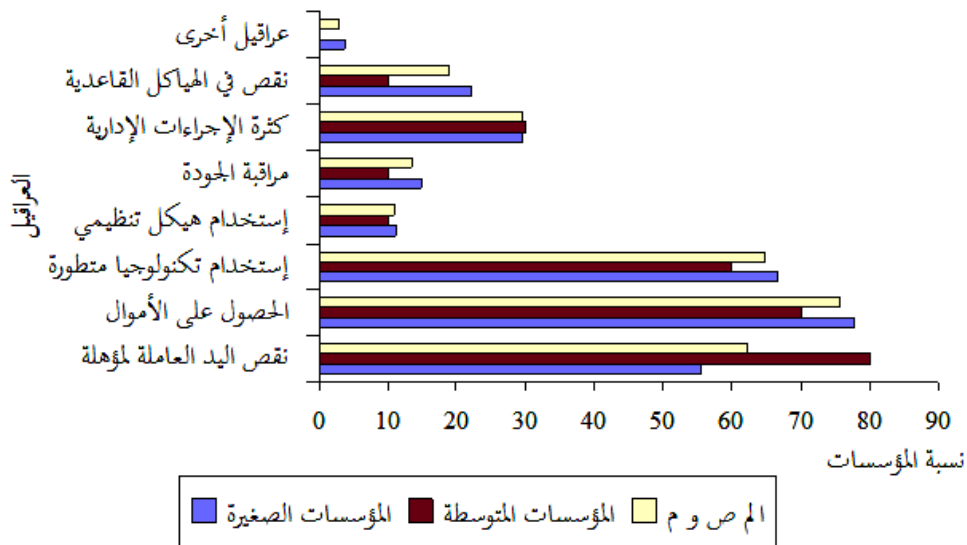
اما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب عدد العمال فقد جاء على النحو التالي: 97,84% مؤسسات توظف من 0 الى 9 عمال، 1,65% مؤسسة توظف من 10 الى 49 عامل، 0,41% مؤسسة توظف من 50 الى 249 عامل في حين ان نسبة 0,1% مؤسسة توظف من 250 عامل فما أكثر⁶.

مما يشير الى ان المؤسسات الاقتصادية المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني محل الدراسة يغلب عليه طابع الم ص م التي توظف أقل من 250 عامل، هذا حسب تعريف القانون التوجيهي لتطوير الم ص م⁷. الامر الذي يعطي أهمية أكبر لنتائج هذا الاحصاء في دراسة قطاع الم ص م، في حين نجد ان غالبية هذه المؤسسات هي من الحجم المصغر والتي توظف اقل من 10 عمال بنسبة 97,84%.

2. العوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر:

من خلال الدراسة الميدانية التي اجريت حول مجموعة تتكون من 50 م ص م في ولاية سطيف تم التوصل الى ان هذه الأخيرة تعاني من مجموعة من العراقيل المرتبطة إما بالمحيط الخارجي أو المحيط الداخلي للمؤسسة وهو ما يوضحه الشكل التالي⁸:

الشكل رقم (1): العراقيل التي تعاني منها الم ص م محل الدراسة



ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن اهم العراقيل التي تعاني منها الم ص م محل الدراسة تتمثل في نقص اليد العاملة المؤهلة، صعوبة الحصول على الأموال، استخدام التكنولوجيات المتطورة، كثرة الاجراءات الادارية ونقص الهياكل القاعدية.

من خلال الاحصاء الاقتصادي الاول تم توزيع استمارة معلومات على المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بهدف الوصول الى معرفة الانشغالات والعراقيل التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين، حيث انه من بين الاستثمارات الموزعة على 934.250 مؤسسة اقتصادية تم الاجابة على 660.000 استمارة اي بنسبة حوالي 71%، مما يشير الى الحجم الكبير للمجتمع محل الدراسة والبيانات المتحصل عليها، الامر الذي يعطي مصداقية أكبر ودقة في البيانات المجمعة من هذه الاستثمارات الموزعة.

وحسب نتائج الاستثمارات المحصل عليها فان أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الأولية للاستثمار تتمثل في: مدة الإنشاء، الملفات الادارية، مصادر التمويل، الهياكل القاعدية، الطاقة والنقل.⁹

1.2. مدة الانشاء:

- حوالي 40% من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان مدة انشاء المؤسسات تعد طويلا، حيث توزعت هذه النسب على النحو التالي:
- 40,1% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان مدة انشاء المؤسسات طويلة، مقابل 24% من المؤسسات العمومية؛
- 42,7% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان مدة انشاء المؤسسات ليست طويلة، مقابل 36,6% من المؤسسات العمومية؛
- حسب قطاع النشاط فان النسبة تتراوح بين 40% و 43% في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النقل أين نجد نسبة 30,2% من مالكي المؤسسات يعتبرون ان مدة انشاء المؤسسات طويلة؛
- حسب حجم المؤسسة فان النسبة تتراوح بين 40% و 41% بالنسبة للم ص م في حين أن المؤسسات التي توظف أكثر من 250 عامل نجد نسبة 34% من مالكي المؤسسات يعتبرون ان مدة انشاء المؤسسات طويلة.

2.2. الملفات الادارية:

- حوالي 43,9% من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان الملفات الادارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات معقدة في حين ان نسبة 39,3% تعتبر ان الملفات الادارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات غير معقدة، حيث توزعت هذه النسب على النحو التالي:
- حسب الشكل القانوني نجد أن 44,2% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان الملفات الادارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات معقدة مقابل 19% بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- حسب قطاع النشاط فان النسبة تتراوح بين 44% و 46% في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النقل أين نجد نسبة 34,2% من مالكي المؤسسات يعتبرون ان الملفات الادارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات معقدة ؛
- حسب حجم المؤسسة فان النسبة تتراوح بين 40,5% و 43,9% بالنسبة للم ص م في حين أن المؤسسات التي توظف أكثر من 250 عامل نجد نسبة 35,5% من مالكي المؤسسات يعتبرون ان الملفات الادارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات معقدة.

3.2. الموارد المالية:

حوالي 59% من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان مدى توفر الموارد المالية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار، في حين ان حوالي ربع المؤسسات لا تعتبر ان مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ القرارات الأولية للاستثمار، حيث توزعت هذه النسب على النحو التالي:

- حسب الشكل القانوني نجد أن 59% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان مدى توفر الموارد المالية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار مقابل 37% بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- حسب قطاع النشاط لوحظ ان قطاع التجارة سجل اكر نسبة 60,9% من مالكي المؤسسات يعتبرون ان مدى توفر الموارد المالية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار ؛
- حسب حجم المؤسسة نجد أن أهمية مدى توفر موارد التمويل في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار في المؤسسات محل الدراسة كانت على الشكل التالي : 58,8% ، 54,4% ، 54% ، 50% للمؤسسات المصغرة، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم على التوالي.

4.2. الهياكل القاعدية:

46,3% من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان نوعية الهياكل القاعدية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار، حيث توزعت هذه النسب على النحو التالي:

- حسب الشكل القانوني نجد أن 46,5% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان نوعية الهياكل القاعدية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار مقابل 33,9% بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- حسب قطاع النشاط لوحظ ان النسب متفاوتة حيث سجلت اعلى نسبة 48,7% بالنسبة للمؤسسات الصناعية في حين ان اقل نسبة 25,4% من مالكي المؤسسات النقل يعتبرون ان نوعية الهياكل القاعدية يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار.
- حسب حجم المؤسسة نجد أن الاهتمام بنوعية الهياكل القاعدية في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار في المؤسسات محل الدراسة كانت على الشكل التالي : 46,3% ، 46,8% ، 48% ، 44,2% للمؤسسات المصغرة، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم على التوالي.

5.2. الطاقة:

50% من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان توفر الطاقة (كهرباء، غاز،..) يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار، في حين ان 31,5% يعتبرون ان مدى توفر الطاقة لا يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار. حيث توزعت هذه النسب على النحو التالي:

- حسب الشكل القانوني نجد أن 50,2% من مالكي المؤسسات الخاصة يعتبرون ان مدى توفر الطاقة يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار مقابل 35,4% بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- حسب قطاع النشاط لوحظ أن الاهتمام بمدى توفر الطاقة في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار في المؤسسات محل الدراسة كان على الشكل التالي : 55,2% ، 51,8% ، 51,2% ، 22,2% للمؤسسات الصناعية، الخدمات، التجارة والنقل على التوالي.

- حسب حجم المؤسسة نجد أن الاهتمام بمدى توفر الطاقة في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار في المؤسسات محل الدراسة كان على الشكل التالي: 50% ، 49,9% ، 50,5% ، 43,2% للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم على التوالي.

6.2. النقل:

من بين أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الأولية للاستثمار يعتبر عامل النقل الاقل أهمية بالنسبة لمالكي المؤسسات حيث أن 39,1% فقط من مالكي المؤسسات محل الدراسة يعتبرون ان توفر النقل يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الأولية للاستثمار.

من خلال نتائج الاحصاء الوطني الاول يمكن ترتيب العراقل التي تواجه الم ص م في الجزائر حسب أهميتها من وجهة نظر مالكي المؤسسات على النحو التالي:

1. مدى توفر الموارد المالية الملائمة لإنشاء المؤسسات؛

2. مدى توفر الطاقة،

3. نوعية الهياكل القاعدية؛

4. كثرة الملفات الادارية؛

5. طول مدة الإنشاء؛

6. توفر النقل.

إلا أنه يجب الإشارة الى ان هذا الترتيب يبقى نسبي حيث يمكن ان يختلف حسب معايير الشكل القانوني او قطاع النشاط او حتى حجم المؤسسة.

العنصر الثاني: أجهزة دعم انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر:

من خلال العنصر الحالي سنقوم بخصر مختلف الاجهزة الحكومية الموجهة لدعم إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر، وهذا من خلال تقسمها الى أربعة انواع وهي هياكل الدعم المحلية والمتمثلة في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، ثم النوع الثاني هي اجهزة دعم الاستثمار المنتج والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الم ص م، ثم وفي النوع الثالث يتم التطرق الى اجهزة منح الضمانات والمتمثلة في صندوق ضمان القروض الاستثمارية للم ص م وصندوق ضمان القروض للم ص م، ثم وفي النوع الرابع والأخير يتم تخصيصه لأجهزة دعم انشاء مناصب العمل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبالإضافة الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1. هياكل الدعم المحلية:

وهي عبارة عن اجهزة حكومية متخصصة في دعم حاملي المشاريع من خلال احتضان مشاريعهم في المراحل الاولى من نشأتها وهذا بتوفير دورات تكوينية لحاملي المشاريع، التوجيه والاستشارة وبالإضافة الى توفير محلات لإنشاء المشروع وبعض المعدات والآلات الضرورية. والتي تتمثل في:

1.1. مشاتل المؤسسات:

مشاتل المؤسسات *Les pépinières d'entreprises* والتي تسمى أيضا بالحاضنات *Les incubateurs* تم اعتمادها في سنة 2003 من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25/02/2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والتي هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تحدف الى إستقبال، مرافقة ودعم لحاملي المشاريع من خلال تقديم الخدمات التالية¹⁰: توفير مكاتب ومقرات لحاملي المشاريع لفترات محددة، توفير الأثاث المكتبي ومعدات الاعلام الآلي، توفير المراجع، وسائل الاتصال والنسخ، شبكة الانترنت، الفاكس والهاتف.

كما تقوم هذه المشاتل بمرافقة حاملي المشاريع خلال كل مراحل تجسيد المشروع امام المؤسسات المالية، صناديق المساعدة والدعم والمرافقة في الولايات، الدوائر وكل المنظمات التي لها علاقة بالمشروع. بالإضافة الى ذلك فان هذه المشاتل تعمل على تقديم الاستشارات لحاملي المشاريع في المجال المالي، القانوني، الجبائي، التجاري والتقني.

2.1. مراكز التسهيل:

مراكز التسهيل *Les centres de facilitations* تم اعتمادها سنة 2003 من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 يوم 25/02/2003 والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للم ص م ومهامها وتنظيمها¹¹، والتي هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث تحدف هذه المراكز إلى تسهيل إجراءات إنشاء الم ص م العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيهها ودعمها ومرافقتها. الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل تكون موجهة للمؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها او التي هي في حالة استرجاع نشاطها، حيث تمثل هذه الخدمات في¹²: مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته، اعداد مخطط التطوير و مخطط الأعمال عند الاقتضاء، اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة، تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها، مساعدة حاملي المشاريع والمقاولين على هيكلة استثمارهم على احسن وجه وأيضا في تحقيق مساعيهم الرامية الى تحويل التكنولوجيا، مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم، الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق المرتبطة بالدعم التكنولوجي، المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المتكررة.

2. اجهزة دعم الاستثمار المنتج:

وهي عبارة عن الاجهزة الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات من خلال توفير خدمات الاستشارة والتكوين والخدمات المالية وبالإضافة الى الامتيازات الجبائية وتمثل هذه الاجهزة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد، الوكالة الوطنية لتطوير الم ص م.

1.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI / Agence nationale de développement de l'investissement* هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم انشاؤها في اطار الاصلاحات الاولى التي تم مباشرتها في التسعينات في مجال ترقية الاستثمار، حيث كانت هذه الوكالة تسمى بوكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمار *APSI / Agence de*

Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement من سنة 1993 الى غاية 2000 اين اصبحت تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار¹³.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تحقيق سبعة 7 وظائف والمتمثلة في : وظيفة الإعلام، ووظيفة التسهيل، ووظيفة تشجيع الاستثمار، ووظيفة المساعدة، المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، تسيير الامتيازات، ووظيفة عامة للمتابعة¹⁴.

2.2. الشبكات الوحيدة اللامركزية:

الشبكات الوحيدة الغير مركزي GUD / Guichet Unique Décentralisé هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، و الذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل، إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل، في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي¹⁵: تأسيس و تسجيل الشركات، الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

دور الشبكات الوحيدة اللامركزية هو تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، ممثلو الإدارات و الهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. و يكلفون زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون. وهذا بهدف خفض مدة الدراسة والرد على المستثمرين من 60 يوما الى مدة 72 ساعة.

3.2. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME / Agence Nationale de Développement de la PME تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة¹⁶.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كلفت بمتابعة تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل الم ص م والذي تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 2010/07/11 اين خصص له ميزانية قدرها 386 مليار دينار تكون موجهة لإعادة تأهيل 20.000 م ص م لدعم قدرتها التنافسية في السوق المحلية والأجنبية، أي بمتوسط ميزانية قدرها حوالي 19 مليون دينار جزائري لكل مؤسسة وهذا خلال مدة 5 سنوات¹⁷.

3. اجهزة منح الضمانات:

وهي الاجهزة الموجهة لدعم القدرة الاقتراضية للم ص م من خلال توفير خدمة ضمان القروض لدى البنوك التجارية المقرضة وتمثل في صندوق ضمان قروض الاستثمارات للم ص م وصندوق ضمان قروض الم ص م.

1.3. صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI – PME / Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME أنشأ بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004، المتضمن القانون الأساسي للضمان قصد دعم إنشاء و تطوير الم ص م من خلال تسهيل حصولها على قرض. تم تدعيم الصندوق برأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار دج و خاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دج، مع حيازة الخزينة العمومية ل 60 بالمائة و 40 بالمائة للبنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وكتاب بنك)¹⁸.

ومن خلال تعريف الصندوق نستنتج ان دوره الاساسي يتمثل في كونه وسيط ضامن بين الم ص م والبنوك والمؤسسات المالية بهدف تسهيل حصول الم ص م على القروض البنكية.

يهدف الصندوق إلى توفير ضمانات للبنوك و مؤسسات القرض على مخاطر العجز عن تسديد قروض الاستثمار التي تقل أو تساوي مدتها 7 سنوات بما في ذلك مهلة التأجيل و بالإضافة الى قروض التأجير التي تقل مدتها عن 10 سنوات يتم عقدها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل مشاريعها الاستثمارية المنتجة للأموال و الخدمات المتضمنة إنشاء و توسيع و/أو تجديد تجهيزات إنتاجها¹⁹.

2.3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR / Fonds de Garantie des Crédits aux PME ، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2002، والذي يضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص م وتحديد قانونه الأساسي، تم إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للم ص م، بحيث يوضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالم ص م ويكون مقره مدينة الجزائر، ويهدف من خلاله إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات الموجهة للم ص م²⁰. ولكن رغم صدور المرسوم التنفيذي لتأسيس الصندوق سنة 2002 إلا أن بداية نشاطه تأخرت حتى شهر مارس من سنة 2004، وقد أوكلت لهذا الصندوق العديد من المهام أهمها²¹: التدخل كوسيط بين البنك والمستثمر لمنح الضمانات لفائدة الم ص م التي تنجز استثمارات في العديد من المجالات (إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات في مؤسسات أخرى)، ضمان متابعة البرامج التي توفرها الهيئات الدولية لفائدة الم ص م.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات للم ص م ، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وهذا بتسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

حيث تتراوح نسبة الضمان بين 10% كحد ادنى الى 80% كحد اقصى من قيمة القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة، كما حدد المبلغ الأدنى للضمان ب 4 ملايين دينار جزائري و المبلغ الأقصى ب 25 مليون دينار جزائري. في حين ان المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات²².

4. اجهزة دعم انشاء مناصب العمل:

حيث تتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وجهاز القرض المصغر.

1.4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ / Agence National de Soutien à L'Emploi des Jeunes ، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر من سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، تم إحداث هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتولى الوزير المكلف بتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، حيث تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويكون مقرها مدينة الجزائر²³، وتطلع هذه الهيئة للقيام بالمهام التالية²⁴: تدعيم وتقديم الاستشارات ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسات نشاطهم، تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا، تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها، تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

ومن خلال المهام الموكلة لوكالة دعم الشباب نلاحظ أن جهاز دعم تشغيل الشباب يقدم جملة من الإعانات المالية والتقنية والتنظيمية للشباب ذوي المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وفي إطار تقديمها للدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة تعتمد الوكالة في ذلك على هيتين ماليتين هما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2.4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC / Caisse nationale d'assurance chômage تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية، وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية سنة 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتسيير جهاز دعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة بحيث يقدم هذا الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين امتيازات عديدة تتمثل في²⁵: تقديم إعانات مالية تتمثل في قروض بدون فوائد بالإضافة على قروض بنكية بأسعار فائدة منخفضة، الامتيازات الجبائية، خاصة في مرحلة إنجاز المشروع من خلال إعفاء المستثمر من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات المرتبطة مباشرة بإنجاز المشروع، واعتماد تعريفات جمركية مخفضة بالإضافة للإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية، تقديم استشارات ومساعدات في مرحلتها وإنجاز وانطلاق المشاريع.

3.4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM / Agence Nationale de gestion du Micro-crédit ، وفقا للمنشور رقم 10 لوزارة العمل والحماية الاجتماعية المؤرخ في 1999/07/22 المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بالقرض المصغر تم تعريف القرض المصغر على أنه سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، وبمنح حسب كفاءات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاط والأشخاص المعنيين، حيث يتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا نحو الحرف الصغيرة والتقليدية المنتجة للسلع والخدمات، وتعتبر آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة إلى المؤسسات المصغرة.

ومنه من خلال العنصر الحالي من هذه الورقة البحثية نلاحظ ان المناخ الاستثماري في الجزائر يوفر توليفة متنوعة من اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل المؤسسات الاقتصادية عموما والم ص م بصفة خاص والتي قدر عددها بعشرة 10 اجهزة موزعة بين هياكل الدعم المحلية، أجهزة دعم الاستثمار المنتج، أجهزة منح الضمانات و أجهزة دعم انشاء مناصب العمل. ولكن الإشكال يكمن في مدى قدرة هذه الاجهزة الحكومية على تحقيق اهدافها والمتمثلة في توفير المناخ الاستثماري المناسب لإنشاء وتمويل المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والم ص م على وجه الخصوص، حيث بالاعتماد على نتائج الاحصاء الوطني الاول في الجانب المتعلق بالعوامل المحددة للقرارات الاستثمارية لمالكي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر والتي تم تفصيلها من خلال العنصر الاول نجد ان هذه الأخيرة لازالت تعاني من كثير من العراقيل خاصة ما تعلق بجانب التمويل، مدى توفر الهياكل القاعدية و كثرة الملفات الادارية مع طول فترة الانتظار لإنشاء المؤسسات.

العنصر الثالث: دور أجهزة دعم انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر:

لإبراز دور اجهزة دعم انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر نحاول الاعتماد مرة أخرى على نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول، حيث أظهر النتائج التالية:

- نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر ان القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل؛
 - 22,1% من المؤسسات التي توظف من 50 الى 249 عامل و 23,1% من المؤسسات التي توظف من 250 عامل فما اكثر قد تحصلوا على قروض بنكية؛
 - 83,2% من المؤسسات محل الدراسة يعتمدون على التمويل الذاتي؛
 - حوالي 4% من المؤسسات محل الدراسة قد استفادوا من اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات والتي كانت موزعة كالتالي²⁶:
 - ✓ 65,7% الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أغلبيتها مؤسسات مصغرة التي توظف أقل من 10 عمال بنسبة 67,4% ،
 - ✓ 22,3% الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أغلبيتها مؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من 50 الى 249 عامل بنسبة 83,2%؛
 - ✓ 5,9% الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
 - ✓ 6,1% قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- من خلال نتائج الاحصاء الوطني الاول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يبقى الحصول على التمويل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار بالنسبة للم ص م الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر نظرا لأن 3,3% فقط من الم ص م تعتمد على التمويل الخارجي كاهم مصدر تمويل وهذا على اعتبار ان مصدر التمويل الخارجي متاح للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر هو القروض البنكية؛
- اعتماد اغلبية الم ص م في الجزائر على التمويل الذاتي كأهم مصدر تمويل؛
- يبقى دور اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل المؤسسات الاقتصادية على العموم والم ص م خاصة في الجزائر محدود وهذا على اعتبار ان نسبة 4% فقط من المؤسسات محل الدراسة قد استفادة من هذه الاجهزة.
- أهم الاجهزة الحكومية التي ساهمت في انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر تتمثل في اربعة 4 اجهزة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في حين تبقى أجهزة الدعم الأخرى لها دور هامشي في دعم الم ص م في الجزائر على غرار اجهزة منح الضمانات و مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

الخاتمة:

من خلال المداخلة الحالية تم التطرق في العنصر الاول الى أهم العراقيل التي تواجه الم ص م في الجزائر حيث تم التوصل حسب نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول الى ان ترتيب العوامل المحددة لقرارات الاستثمار في الم ص م حسب أهميتها من وجهة نظر مالكي المؤسسات جاء على النحو التالي: مدى توفر الموارد المالية الملائمة لإنشاء المؤسسات؛ مدى توفر الطاقة، نوعية الهياكل القاعدية؛ كثرة الملفات الادارية؛ طول مدة الإنشاء و توفر النقل.

إلاّ انه ما يجب الاشارة اليه في هذا الترتيب انه يبقى نسبي على اعتبار ان العوامل المحددة لقرارات الاستثمار في الم ص م قد تختلف اهميتها حسب الشكل القانوني للمؤسسات وقطاع النشاط وحتى حجم المؤسسة.

وما يمكن ملاحظته في العنصر الثاني من خلال حصرتنا لمختلف الاجهزة الحكومية الموجهة لدعم إنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر، والتي تم تقسيمها الى اربعة انواع وهي هياكل الدعم المحلية والمتمثلة في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، النوع الثاني هي اجهزة دعم الاستثمار المنتج والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الم ص م، النوع الثالث اجهزة منح الضمانات والمتمثلة في صندوق ضمان القروض الاستثمارية للم ص م وصندوق ضمان القروض للم ص م، ثم النوع الرابع المتمثل في أجهزة دعم انشاء مناصب العمل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبالإضافة الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ولقد تم التوصل الى ان المناخ الاستثماري في الجزائر يوفر توليفة متنوعة من اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل المؤسسات الاقتصادية عموما والم ص م بصفة خاص والتي قدر عددها بعشرة 10 اجهزة موزعة بين هياكل الدعم المحلية، أجهزة دعم الاستثمار المنتج، أجهزة منح الضمانات و أجهزة دعم انشاء مناصب العمل.

إلاّ أن نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012 والذي يعد الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن للمحيط الاقتصادي في الجزائر قد أظهرت نتائج غير متوقعة نوعا ما حول دور اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل المؤسسات الاقتصادية عموما والم ص م بصفة خاص في الجزائر وهذا على اعتبار ان 4% فقط من الم ص م الاقتصادية الخاصة قد استفادة من اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات. كما ان أهم الاجهزة الحكومية التي ساهمت في انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر تتمثل في اربعة 4 اجهزة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في حين تبقى أجهزة الدعم الأخرى لها دور هامشي في دعم الم ص م في الجزائر على غرار اجهزة منح الضمانات و مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

مما قد يشير حسب وجهة نظرنا الى ان محدودية اداء الم ص م في الاقتصاد الوطني قد تعود الى عدة عوامل نذكر منها:

- عدم توفر الموارد المالية بالكمية والنوعية اللائمتين لإنشاء وتمويل المشاريع الاستثمارية في الم ص م؛
 - عدم توفر مناطق صناعية ونشاط ملائمة لإقامة المشاريع الاستثمارية في الم ص م تتوفر على موارد الطاقة من كهرباء وغاز... وبالإضافة الى البنى التحتية؛
 - العراقيل البيروقراطية لإنشاء المشاريع لاستثمارية في الم ص م من خلال كثرة الملفات الادارية وبالإضافة الى طول مدة الانتظار؛
 - عدم مساهمة اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل المؤسسات في الجزائر بشكل فعال في انشاء المشاريع الاستثمارية في الم ص م.
- وعليه حسب وجهة نظرنا يمكن القول ان انشاء وتمويل الم ص م في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الامكانيات الذاتية للمالكي المؤسسات من خلال تمويل الاستثمارات عن طريق الموارد المالية الداخلية التي تكون على شكل المساهمات الشخصية لصاحب المؤسسة وبالإضافة الى التمويل الذاتي في حين يبقى التمويل الخارجي خاصة القروض البنكية لا يمثل الى نسبة ضئيلة من مصادر تمويل. كما انه ونظرا لعدم توفر مناطق صناعية ملائمة لإنشاء الم ص م وبالإضافة الى كثرة الاجراءات الادارية وطول فترة الانتظار قد يضطر العديد من حاملي المشاريع الى انشاء استثماراتهم بصفة غير قانونية أو في المناطق السكنية، وهذا ما قد يفسر جانب من ظاهرة انتشار الورشات الصناعية والحرفية في المناطق السكنية.
- هذه الوضعية قد تكون لها الاثر السلبي على قدرة المؤسسة في تنمية وتطوير نشاطها، على اعتبار ان المساهمات الشخصية للمالكي المؤسسة عادة ما تعتبر غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية التوسعية، مما قد يحد مستقبلا من قدرتها التنافسية. كما ان انشاء الم ص م خارج مناطق النشاط والمناطق الصناعية قد يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني بسبب تنامي حجم النشاط في الاقتصاد الموازي و عدم قدرة هذه الاخيرة على الاستفادة من اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء وتمويل الم ص م.
- ولمحاولة الإلمام بالعوامل المحددة لإنشاء الم ص م في الجزائر، فإن ذلك يتطلب توفر معلومات وبيانات مفصلة من خلال دراسات ميدانية شاملة ودورية تخص هذا الجانب، والتي من خلالها يتم حصر العوامل المحددة لمدى قدرة حاملي المشاريع على انشاء الم ص م في الجزائر، هل ان الاسباب تعود لدوافع اقتصادية؟ (مدى توفر الموارد المالي، مدى توفر البنى التحتية، البيروقراطية، عدم توفر اليد العاملة...). ام انها تعود لدوافع وسلوكيات شخصية لحاملي المشاريع ومالكي الم ص م؟ (دوافع دينية، الرغبة في استقلالية اتخاذ القرار، عدم الإلمام بأهمية اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر، عدم الرغبة في توسيع نشاط المؤسسة...) أو أنها تعود لعدم كفاءة اجهزة الدعم لإنشاء وتمويل الم ص م في الجزائر في أداء الدور المنوط بها.

¹ . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ م ص م

² . Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, ONS, Collections Statistiques N° 172/ 2012 Série E : Economie N° 69, Alger, Algérie, juillet 2012, p. 05.

³ . ibid. p. 10.

⁴ . ibid. p. 11.

⁵ . ibid. p. 13.

⁶ . ibid. p. 15.

⁷ . القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11، ص.06.

⁸ . معيزة مسعود أمير. هباش فارس، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تطويرها "دراسة حالة الم ص م بولاية سطيف"، الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي تامنغست خلال الفترة من 3 إلى 4 مارس 2015.

⁹ . Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, op.cit. p.p25-27.

¹⁰ . الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمناجم: www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d-entreprise

¹¹ . القانون التوجيهي رقم 01-18، مرجع سابق، ص 18.

¹² . الموقع الإلكتروني لمركز التسهيل برج بوعرييج: www.cfpmebba-dz.com/index.php?p=2

¹³ . الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

¹⁴ . KPMG, guide investir en Algérie, éd ellipse, Alger, 2015, pp. 67-68.

¹⁵ . الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

¹⁶ . الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.andpme.org.dz

¹⁷ . الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.andpme.org.dz/index.php/ar/mise-a-niveau-2/fiche-technique

¹⁸ . الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

¹⁹ . الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

²⁰ . المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 13.

²¹ . المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002، مرجع سابق، ص 13-14.

²² . الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.fgar.dz

²³ . المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، من المادة 1 إلى المادة 5.

²⁴ . نفس المرجع، المادة 6.

²⁵ . دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

²⁶ . Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, op.cit. p. 28.

الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر